المرة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات. 16-18 نوفمبر 2005، تونس

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

أصحاب المعالي والعطوفة

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

السيد الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

السيدات والسادة،

يسعدني أن أشارككم اليوم في اجتماعات المرحلة الثانية للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات، وأن أتقدم بداية بالشكر والتقدير للجمهورية التونسية الشقيقة رئيساً وشعباً على احتضان هذه القمة وعلى حسن الاستقبال والضيافة. كما وأشكر الحكومة السويسرية الصديقة على استضافة المرحلة الأولى من القمة التي عقدت في جنيف والاجتماعات التحضيرية اللاحقة المتعلقة بهذه المرحلة.

كما أشكر السيد الأمين العام للأمم المتحدة والسيد أمين عام الاتحاد الدولي للاتصالات والسيدة رئيس اللجنة التحضيرية للقمة وكافة الوفود الرسمية وممثليٌ
المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة، اشكرهم جميعا على جهودهم وعطائهم لإنجاح القمة لبلوغ الأهداف السامية لجسر الفجوة الرقمية.

إذا نجتمع اليوم لنؤكد التزامنا التام لإعلان المبادئ ولخطوة عمل جنيف التي تمثلت عنها المرحلة الأولى من القمة عام 2003، ولنؤكد ونجدد رغبتنا والتزامنا حكومات وشعباً لبناء مجتمع معلومات يرتقي بأوضاع البشرية ويعود محور الإنسان... ويوفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تطبق الاستخدام الأفضل للكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك انطلاقاً من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي متزمن بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسعينا لتمكين كافة أفراد المجتمع أيضاً وجدوا من حرية إنشاء وتوزيع المعلومات والمعارف والوصول إليها والاستفادة منها وتبادلها، بهدف تعزيز التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة واستئصال الفقر وتحقيق الأهداف الإنسانية التي أُعتمدت في إعلان الألفية للأمم المتحدة.
إن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التنموية يمكن تلخيصه من خلال محورين أساسيين؛ الأول يتعلق بالدور الذي تلعبه صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك رئيس للتقدم وزيادة الدخل القومي في معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. والثاني يتعلق بأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على كافة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وبالتالي على الاقتصاد العام.

وقد سعت كافة الجهات ذات العلاقة، من خلال المجتمعات التحضيرية الدولية، بما فيها المجموعة العربية في صياغة البيان السياسي الذي سيصدر عن هذه القمة والوثيقة التشغيلية للتواصل إلى الحلول والمبادئ الفعلية، بعد أن تمكنت القمة في مرحلتها الأولي من نشر الوعي لدى الحكومات والرأي العام بالفوائد التي أحدها الفجوة الرقمية.

إنهنا نجتمع اليوم في هذه الفرصة الفريدة بوجود القادة وصناع القرار من حكومات وممثلين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية والإقليمية، ونسعى للتواصل إلى رؤيا مشتركة وفهم أفضل لمجتمع المعلومات والانتفاق على آليات تنفيذ خطة العمل التي تم إقرارها في المرحلة الأولى للقمة. ونود أن نعبر عن سعادتنا في التوصل إلى حلول للقضايا الشائكة التي
تم معالجتها بكفاءة من قبل اللجنة التحضيرية خلال الأيام الأخيرة التي سبقت القمة والمتعلقة بقضايا المتابعة لقرارات القمة وإدارة الإنترنت والمنتدى المقترح والتمويل وقضايا حقوق الحصول على المعلومات وغيرها من القضايا.

أيتها السيدات أيها السادة،

لقد شاركت المملكة الأردنية الهاشمية في الجهود التحضيرية الدولية والعربية للقمة في مرحلتيها جنيف وتونس، وكان الإجماع العربي من خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في عمان عام 2001 على أهمية القمة العالمية حول مجتمع المعلومات وضرورة مساهمة المجموعة العربية في إنجاحها من خلال المشاركة الفعالة والمكتفة، وكذلك أكدت القمة العربية في تونس عام 2004 على أن عملية تطوير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستيعاب مجمل تقنياتها وتطبيقاتها الرقمية بين دول العالم هي من الأدوات الرئيسية الهدفا إلى إرساء ركائز مجتمع متكافئ ومتوازن وتحقيق التنمية الشاملة.

هذا وقد ساهمت المجموعة العربية في التحضير للقمة من خلال الاجتماعات وال اللقاءات الدولية حيث تم عقد اجتماع رفيع المستوى في القاهرة هذا العام صدرت
عند وقفة تحت عنوان "رؤية إقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية". وقد بينت الوثيقة أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو الغرض الرئيسي من وضع خطة عمل تمكن المجتمع العربي من المشاركة بفاعلية في مجتمع عالمي للمعلومات يتمتع كافة أعضاؤه بفرص عادلة للنفاد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.

أيها السيدات أيها السادة،،،

أما بالنسبة لنا في الأردن فقد قبعنا التحدي ونحن نؤمن أن الفرص كما هي التحديات كبيرة. إن بناء مجتمع المعلومات والتحول إلى الاقتصاد المعرفي في إطار عملية تنموية شاملة يعتمد على بذل جهود منظمة ومركزية يشارك في بذلها الجميع حكومة المواطنين، ولقد حبانا الله بقيادة شابة حكيمة تؤمن بأهمية الاتصالات تكنولوجيا المعلومات في بناء مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة نحو تحقيق التنمية الشاملة في عالم يتزايد ترابطا واتصالا يوما بعد يوم.

إنه في الأردن نسعى إلى إقامة مجتمع أكثر رفاهية وأمنا وذلك من خلال مكافحة الفقر والقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتحسين أوضاع المرأة والاهتمام بالشباب وتنمية و استثمار قدراتهم. وقد عملنا جاهدين لفتح الأسواق
للمشاركنة وتعزيز دور القطاع الخاص وإتاحة المجال أمام منظمات المجتمع المدني للمساهمة في التطوير المنشود.

لقد قامت الحكومة بإعلان سياساتها العامة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في العام 2003، حيث هدفت السياسة بشكل عام إلى فتح الأسواق المنافسة وتوسيع وتفعيل الخدمات وتوفير الالتزامات الدولية. أقرت السياسة العامة المتعلقة بالخدمات الشمثة، وتم إعداد الإستراتيجية الوطنية للقطاع بهدف تحديد واجبات ومهام كافة أصحاب العلاقة نحو تحقيق أهداف السياسة وضع مستقبل و مؤشرات أداء لمراقبة التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف وتقوم الحكومة حالياً بمراجعة هذه السياسة العامة بهدف تحديثها لتوائم التطورات المتسارعة في هذا القطاع ومن ثم تحديث القانون بناءاً عليه.

أما بالنسبة للتربية والتعليم، فإن الحكومة وبدعم مباشر من جلالته الملك ورؤيته الوطنية التي تنطلق من أهمية التعليم كركيزه أساسي للتنمية الاقتصادية الشاملة، تقوم بتنفيذ مشروع تطوير التعليم اقتصاد المعرفة والمبادرة التعليمية الأردنية و ذلك من خلال محورين الأول يتعلق بتطوير البنية التحتية وربط المدارس والجامعات بشبكة
آلاف ضوئية عالية السرعة لتسخير التكنولوجيا في رفد العملية التربوية و إتاحة الوصول إلى مصادر المعلومات، و الثاني يتعلق بتطوير العملية التربوية و المحتوى التعليمي من خلال تحديث المناهج الدراسية و توفيرها الالكترونية.

وتقوم الحكومة كذلك بتنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية الذي يعني بتسخير التكنولوجيا لتطوير الأداء الحكومي حيث يهدف البرنامج الذي يعتبر أحد أذرع الإصلاح في القطاع العام إلى زيادة الإنتاجية وتسهيل المعاملات الحكومية ورفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في الحكومة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية وتكامل الجهود بين قطاعات الحكومة المختلفة ودعم نمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات في الأردن بشكل عام. وقد باشرت الحكومة بالتنفيذ الفعلي للبرنامج و البدء بتقديم الخدمات الإلكترونية التي تخدم دوائر الحكومة و المواطنين و قطاع الأعمال.

إن البيئة الاستثمارية في المملكة أصبحت مواتية لجذب الاستثمارات في قطاعات الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و نحن نعمل بشكل مستمر على تطوير نماذج الشراكة ما بين القطاع العام و القطاع الخاص المحلي و الدولي، حيث يطمّح
الأردن لأن يصبح ضمن قائمة البلدان الأكثر نفاذاً في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

في النهاية نؤكد على أن المملكة على أتم الاستعداد للتعاون دوماً مع كافة الدول ومشاركة العالم بتجربتها، ونحن هنا اليوم للمساهمة في أي جهد يمكن أن يؤدي لإنجاز هذه القمة. نحو تحقيق أهدافها السامية لمنفعة الإنسان أينما وجد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

المرحلة الثانية للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات / تونس 17/11/2005

كلمة معالي السيدة نادية السعيد / وزير الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات المملكة الأردنية الهاشمية / رئيس الوفد الأردني.